

من تراب الطريق

(٤٠٠) لا إيمان
لن لا أمانة له! (*)

أستأذنك اليوم في أن أوجه رسالة إلى زملائي المحامين ، عن ثقل الأمانة التي يحملونها ، والتي يجب عليهم أن يحفظوها ويقوموا بواجباتها في صدق وإخلاص .. والصدق صدق مع النفس ، وصدق أيضا مع الغير .. وكذلك الإخلاص ، فهو الإخلاص للواجب الذي على المحامي أن يكرس نفسه للقيام به ، والإخلاص في العطاء الذي تنتظره العدالة منه ، وتعطيه حجمه وقامته في الحياة والمحاماة على قدر صدقه وإخلاصه واحترامه لنفسه ومهنته ورسالته .

لأجل هذا عنيّت قوانين المحاماة ومدونات القوانين بعامة ، في مصر وفي غيرها ، بأن تسبغ مظلة أمان للمحامي تكفل له القيام بواجبه بلا خوف ولا قلق ولا توجس ، ومظلة أخرى تكفل أمان علاقته بموكله ، وحفظ ما يتلقاه من أسرار له للقيام برسالته ، وحمايته من ألا يُجبرَ على إفشاء ما لديه ، بل ولحمايته من النفس الأمانة بتقرير عقوبة على هذا الإفشاء لو وقع فيه ، وهذه «الدرقة» من الحماية هي التي تتيح للمحامي أن يدرأ عن نفسه أى سعى يستهدف «إجباره» على إفشاء ما ائتمن عليه !!

(*) المال ٢٠١٠ / ٢ / ٤

هذه العناية الملموسة في تشريعات الدول ، مقننة أيضا في المواثيق الدولية لدفع الدول إلى احترامها ، فجاء فيما جاء بقرارات الأمم المتحدة ٤٥ / ١٦٦ في ديسمبر ١٩٩٠ ، أنه يجب على الدول الأعضاء أن تكفل احترام «سرية» جميع الاتصالات والمشاورات التي تدور بين المحامين وموكليهم في إطار علاقتهم المهنية .

على أن الكفالة الأوجب ، هي التي تنبع من ذات المحامي واحترامه الشخصي لنفسه ولأمانته ، وتعبر عن ضميره وإيمانه بأنه بالفعل حامل رسالة يجب أن يرتفع إليها .. وأن يتذكر دائما أن هذه الرسالة هي التي أفسحت له ضمن غاياتها السامقة في رعاية الحقوق - أن يلم بمكنون أسرار موكله التي باح بها إليه ، وأنه من لحظة تلقيها قد قبل بإرادته أن يحمل «أمانة» تلزمه بها تقاليد وأعراف وشرف مهنته ، قبل أن تدعوه إليها أو تحميها مدونات القوانين والمواثيق الدولية .

يضاعف من ثقل هذه الأمانة ، أن القانون قد أناط بالمحامي مطلق «اختيار» خطة الدفاع التي يراها كفيلة بحماية حقوق موكله أو بلوغ الغاية في دفع الظلم أو الجور عنه . وقد جرى قضاء محكمة النقض المصرية على أن المحامي لا يلتزم بما قد يراه المتهم لنفسه ، بل إن خطة الدفاع متروكة لرؤية المحامي وتقديره ، بل وله أن يبني دفاعه على طلب الرأفة إذا رأى أن إنكار المتهم للتهمة لا يجديه نفعًا .. ذلك أن القانون - احترامًا لرسالة المحاماة - لم يوجب على المحامي أن يسلك في كل ظرف خطة مرسومة له تقيده ، بل ترك له اعتمادًا على شرف المحاماة وتقاليدها واطمئنانا إلى نبل

أغراضها - ترك له أمر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ما تهذبه إليه خبرته .

هذا العبء الثقيل ، لا يدركه إلاّ المفطور على حب وفهم واحترام رسالة المحاماة ، وعلى استيعاب معنى الأمانة التى عرضها الله عزّ وجلّ على الجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان ، وهذه الأمانة هى عنوان الإيمان وجوهره حتى قال رسول القرآن عليه السلام إنه لا إيمان لمن لا أمانة له ، وحذر من كونها يوم القيامة خزى وندامة إلاّ لمن أخذها بحقها وأدى الذى عليه فيها .. وهى أكثر ما تكون أثقل حملاً حينما تتعلق بحياة أو حرية أو مصير إنسان !

لقد نقلت فى كتاب «رسالة المحاماة» ، مشهدا لافتا لأستاذنا الجليل مصطفى مرعى .. فارس المحاماة .. الذى أدرك إدراكاً عميقاً مقتضيات أمانة الدفاع ، ترى ذلك واضحاً فى وقوفه إلى جوار الأدبية «مى زيادة» حين أطبق عليها جحود أقارب استغلوا مرضها وعزلتها فى شتاء الأحزان الذى أحاطها برحيل الأب ثم الأم ، فسولت لهم أنفسهم أن يحجروا عليها ، واستدرجها أحدهم للسفر إلى لبنان حيث أودعوها - بقالة الجنون ! - مستشفى «العصفورية» ، ولم تخرج إلاّ بنجدة إحدى العائلات اللبنانية ، لتعود إلى مصر محملةً بجراح نفسية غائرة ظلت تطاردها مع دعوى الحجر التى لاحقتها فى مصر ! .. يومها وقد إنفض السامر الذى كان على الدوام من حولها من كبار الأدباء والمفكرين ، وقف إلى جوارها فارس المحاماة مصطفى مرعى .. لا يقيد نفسه بالأداء

التقليدى ولا بالحدود الضيقة ، وإنما ينطلق إلى الميدان الرحب ، ويتفتق ذهن الفارس الحامل للأمانة المدرك لمقتضياتها ، عن حينة عبقرية لم تتقيد بحدود المحكمة وقاعتها ، فأشار على المتحدثين معه باسم الكاتبة الجريئة ، بأن تلقى محاضرة بقاعة «إيوارت» التذكارية بالجامعة الأمريكية .. ودون أن تعرف الآنسة «مى» خلفية التدبير الذى غُلف بدعوة وجهت إليها من الجامعة للقاء المحاضرة ، اختارت الأدبية موضوعا لها من أعقد وأعوص موضوعات فلسفة «نيتشة» ، فبهرت الحاضرين ، وانتشر نبؤها على صفحات الصحف مشفوعا بمؤلفاتها : باحثة البادية - وعائشة التيمورية - وسوانح فتاة - والصحائف - وابتسامات ودموع المترجمة عن شارل ومارى لام - وأزهار الحلم بالفرنسية ، وتصادف أن سمع أحد شيوخ القضاء هذه المحاضرة التى تسامعت بها مصر ، فحملت أثرها ودالتها إلى ساحة العدالة ، وجاء فى أسباب قضاء المجلس الحسبى الأعلى برفع الحجر : إنها أعقل من أكبر العقلاء .. هذه القضية كسبها مصطفى مرعى قبل أن يدخل بأوراقه إلى ساحة المحكمة ، لأنه أدرك موجبات الأمانة التى يحملها ، وعرف بثقافته العريضة أن السهم الذى يدق به نعش هذا «الحجر» أن يعيد صورة الأدبية المفكرة «مى زيادة» إلى أذهان الناس ، وقد كان !
